

آليات الضبط الديني ودورها في الوقاية من السلوك الإجرامي

Mechanisms of religious control and their role in preventing criminal behavior

د. هند غدايفي¹، د. زكري محمد مسعود²¹ جامعة الوادي - الجزائر² جامعة المسيلة - الجزائر

تاريخ الاستقبال: 2019/07/24؛ تاريخ القبول: 2019/08/12؛ تاريخ النشر: 2019/12/22

ملخص: لقد عرف التاريخ البشري منذ القدم العديد من السلوكيات الإجرامية التي تؤدي للخلل في البناء الاجتماعي وهي عبارة عن السلوكيات التي تتعدى على أعراف و تقاليد وقوانين المجتمع.

و في سبيل تفعيل مختلف الآليات للحد من ظاهرة الإجرام، تظهر لنا العديد من الوسائل منها القانونية والاجتماعية والثقافية، يبرز لنا الدين كأداة مهمة في إصلاح و تعديل السلوك الإنساني وتقويمه حتى يساهم في الحفاظ على الكيان الاجتماعي، يعمل الدين على نشر قيم الخير والمحبة بإثارة نشاط الأفراد وتقوية إرادتهم وتنظيم فعاليتهم مما يحقق لهم الطمأنينة والأمان ويساهم في الحفاظ على استمرارية المجتمع و بقاءه، وذلك من خلال عدة عناصر كالوابع الديني و الضبط الأخلاقي للسلوك، ويأتي الدين كأبرز القواعد ليؤدي وظيفتين يعمل بهما على استقرار النظام الاجتماعي، وظيفة اجتماعية وأخرى فردية، فالدين يمارس ضبطا ذاتيا على الفرد، من حيث تهذيب نفسه وتخليصها من شوائب السلوك الغير سليم وبخاصة السلوك الإجرامي، بتوافر قدرة عالية لدى الفرد في ضبط النفس والسيطرة عليها ومحاربة نزعتها الشهوانية، ولكنه في نفس الوقت يسعى لإحداث التوازن داخل النفس فلا يسعى لحرماتها من كل متطلباتها، فلا بد من توفير ما تحتاج إليه من الضروريات كشرط أساسي لإصلاح الفرد وضبط سلوكه وتصرفاته، وستكون هذه العناصر محورا لهذا البحث.

الكلمات المفتاحية: الضبط الاجتماعي، الدين، الضبط الديني، السلوك الإجرامي

Summary: Human history has known since ancient times many criminal behaviors that lead to defects in the social structure, which are behaviors that violate the norms, traditions and laws of society.

In order to activate the various mechanisms to curb the phenomenon of criminality, many means, including legal, social and cultural, appear to us. Religion emerges as an important tool in reforming, amending and correcting human behavior so that it contributes to preserving the social entity, religion works to spread the values of goodness and love by stimulating activity Individuals, strengthening their will and organizing their activities, which achieves reassurance and safety for them and contributes to preserving the continuity and survival of society, through several elements such as religious motivation and moral control of behavior, and religion comes as the most prominent rule to perform two functions by which it works to stabilize the social system, a social function and an individual one. He exercises self-control over the individual, in terms of cultivating himself and ridding her of the impurities of improper behavior, especially criminal behavior, with the individual having a high capacity for self-control and control and combating her lustful tendency, but at the same time he strives to bring about balance within the soul, not seeking to deprive it of all its requirements, The necessities must be provided as a prerequisite for reforming the individual and controlling his behavior and behavior, and these elements will be the focus of this research.

Key words: social control, religion, religious control, criminal behavior

1- مفهوم الضبط الاجتماعي:

يستحوذ موضوع الضبط الاجتماعي على اهتمام طائفة كبيرة من علماء الاجتماع ويحتل مكانا بارزا في مؤلفاتهم، نظرا لأنه يمس صميم المجتمع الانساني ويتصل بتنظيم العلاقات بين الفرد وجماعته وبين الجماعات وبعضها البعض من جانب ثان، وبين الجماعات والمجتمع من جانب ثالث. (1)

ويتمثل هدف الضبط الاجتماعي في النظام الذي يحظى بالقبول أو الموافقة من جانب المجتمع، ومن انتظام التفاعلات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وجماعته، بما يحفظ عليه استقراره و تماسكه، واستمراره، كما يهدف الى تدعيم القيم الاجتماعية، وعدم الانحراف على معايير المجتمع.

ويستخدم مصطلح الضبط الاجتماعي للإشارة الى أن سلوك الفرد وتصرفاته محدودة بالجماعات التي ينتمي اليها وبالمجتمع الكبير الذي يعتبر عضوا فيه، أما الوسائل التي تكفل امتثال الأفراد لقواعد الضبط فهي ميكانيزمات ذات طبيعة اجتماعية، فالمجتمع يفرض عن طريق وسائل الضبط قيودا منظمة ومنسقة نسبيا على سلوك الأفراد، بهدف مسايرة فعل كل فرد فيه للتقاليد و أنماط السلوك ذات الأهمية في أداء الجماعة أو المجتمع.

ويشير مفهوم الضبط الاجتماعي من وجهة نظر المنظومة الاجتماعية إلى مختلف القوى التي يمارسها المجتمع للتأثير على أفراد هو يستعين بها على حماية مقوماته والحفاظ على قيمه ومواصفاته، ويقاوم بها عوامل الانحراف ومظاهر العصيان والتمرد، في نظوي مفهوم الضبط على تقرير العلاقة بين الفرد والنظام الاجتماعي، وعلى كيفية تقبل الأفراد و فئات المجتمع للطرق والأساليب التي يتم بها الضبط. (2)

وعلى الرغم من أن قوانين المجتمع تعتبر قواعد أمرة - بمعنى أن كل فرد مطالب بالالتزام بها - الا أنها ليست حتمية يمكن أن يخرج عليها بعض الأفراد (وفي هذه الحالة قد يلقي الجزاء المناسب) ومن الممكن تغير تلك القواعد، ومن الممكن أيضا أن تكون نسبية في تغيير معيارية هذه القواعد من منطقة لأخرى داخل المجتمع الكبير.

وقد تكون قوانين المجتمع ممثلة لمصالح طبقية، أو وضعت لتخدم أغراضا لفئات خاصة لها مكانتها في المجتمع، ولهذا يسعى الأفراد للخروج عليها.

وتأسيسا على ذلك فان تنظيمات المجتمع وقوانينه - طالما كان بالإمكان الخروج عنها - فان المجتمع بأجهزته المختلفة، يعمل بكل قوة ليمارس حقه في ضبط كل من تسول له نفسه الخروج عليها.

1-2- الضبط الاجتماعي مطلب فردي ومجتمعي: كل فرد ينتمي لجماعة وربما لعدة جماعات في المجتمع، فهو عضو في أسرة، في نادي، في جمعية ما. . الخ. ومهما تعددت الجماعات التي ينتمي اليها الفرد ويتفاوت مركزه في كل منها فهو يحاول في معظم الأحيان ان يكسب اعتراز بعضها به، وثقتها فيه. فانتفاء فرد لجماعة يجعله يتبنى قيمها ومعاييرها، وقواع السلوك الخاصة بعضويتها ويحرص كل الحرص على ضبط نفسه قولاً وفعلاً وفق قيم هذه الجماعة و مثالياتها، ومع مرور الزمن وتمسكه بالجماعة و قيمها ومثالياتها في الفكر و الآراء، يتعود الفرد على ذلك وتصبح قيم ومعايير ومثاليات تلك الجماعة مستنبطة من نفس الفرد

داخل ذاته بمعنى آخر تصبح " لا شعورية " أي يؤديها دون احساسه بأنها تقيد حريته، وبذلك تحل في ضميمه ويصبح الضمير بديلا للجماعة في الرقابة على الفرد. (3)

واذا كان الضبط حاجة فردية تتطلب الاشباع فهو كذلك حاجة مجتمعية، لأن كل مجتمع لكي يبقى ويستمر مستقرا في نظمه و أوضاعه، كان عليه أن يحدد القواعد والنظم والقيم والمعايير التي يتحدد بها سلوك أفرادها، حتى لا تصبح الحياة فيه ضربا من الفوضى والانحرافات، ولهذا نجد في كل مجتمع تنظيمات مختلفة تراقب من يحاول العبث بالقانون والتقاليد والعرف والدين والأخلاق. . . التي وضعها المجتمع، وقد تكون هذه التنظيمات رسمية او غير رسمية ووظيفتها هي الضبط الاجتماعي ولديها جزاءات اما بالثواب أو العقاب، الاستحسان أو الاستهجان.

1-3- طرق الضبط الاجتماعي:

ان خروج بعض الأفراد والجماعات عن نظم المجتمع شيء ممكن، وتجربنا مشاهداتنا وتجاربنا على أن الانحراف له مظاهر في كل مجتمع أيا كان، فهل يقف المجتمع مكتوف اليدين أمام العاثرين بنظمه والخارجين على قيمه ومعاييره ؟ بالطبع لا يقبل أي مجتمع بالتسليم للانحراف لأن معنى ذلك اشاعة الفوضى، وقضاء على تضامنه واستمراره، اذن كيف يتصدى المجتمع لمن يخرج عن قواعد الضبط، والسؤال بعبارة أخرى ماهي طرق الضبط الاجتماعي ؟

يرى ابن خلدون ان وسائل الضبط الاجتماعي تشمل في رأيه على : الدين، القانون، الآداب، الأعراف والعادات والتقاليد، والمثل العليا.

ان الدين الاسلامي يشتمل على جميع مصادر الضبط الاجتماعي أيا كانت تقسيماتها وأشكالها، فان الأمر يستلزم أن نشير الى أهم عوامل الضبط وايضاح كيفية اعتبارها محددات لسلوك الافراد والجماعات، وسوف نتناول هذه العوامل من جانبين: الأول: نعني به الضوابط الرسمية وهي التي تمارس من قبل نظم المجتمع المختلفة: كالنظام الديني والنظام التربوي، النظام القانوني، الأسري . . . الخ

الثاني: نعني به الضوابط الغير رسمية ومن أمثلتها : نقل الأخبار " القيل والقال"، نشر الفضائح ، المجادلة، الاقناع، الاستحسان والاستنكار، الثناء أو اللوم، ويوجد هذا النوع من الضوابط بشكل واضح في الجماعات الأولية كالأسرة، جماعة الأصدقاء، والتجمعات السكنية بسيطة التركيب كالقرية. (4)

2- الدين من منظور سوسيولوجي:

يعرفه "ماك ايفر وشارل بيج" بأنه علاقة لا تقوم بين انسان وانسان آخر فحسب بل، ولكن تقوم بين الانسان وقوة ما أعلى منه.

ويرى " شاتل " أن الدين هو مجموعة واجبات المخلوق نحو الخالق. ويرى " فريزر " أن الدين يبدأ بظهور فكرة الآلهة أو على أكثر تقدير بظهور فكرة أرواح الأفراد أو أرواح الطبيعة التي يتخيلها المرء على غرار أرواح البشر.

أما المسلمون فقد اشتهر عندهم تعريف الدين كما جاء في كتاب الدين لمحمد عبد الله راز بأنه وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم بالصالح في الحال والفلاح في المال. ثم يردف بعد ذلك بتعريفه التالي للدين فهو وضع الهي يرشد الى الحق في الاعتقادات والى الخير في السلوك والمعاملات.(5)

2-2- الدين كوسيلة للضبط الاجتماعي: (6)

يعتبر الدين من أقوى وسائل الضبط في المجتمعات، وهو من الوسائل الرسمية ذات التأثير العميق، والمحدد للسلوك في تلك المجتمعات التي تطبق شرائع دينها تطبيق دستوريا، بمعنى أن حكومات تلك الدول تطبقه في جميع مجالات العمل والحياة، كما هو الحال مثلا في المملكة العربية السعودية.

ويعتبر الدين من الوسائل الغير رسمية في المجتمعات العلمانية، أو الدول التي تطبق قوانين وضعية خاصة قد تتفق أو لا تتفق مع دين الدولة المعلن أو غير المعلن في دستورها، ويعتبر الدين وسيلة رسمية في المؤسسات والهيئات والجمعيات الدينية المختلفة في المجتمعات العلمانية أو التي لا تطبق شريعة دين ما. حيث أن هذه المؤسسات والهيئات والجماعات تكون مقيدة لأعضائها بضرورة اتباع التعليمات الدينية الخاصة بها.

ولا يوجد بين النظم الاجتماعية نظاما قد يصل الى قوة الدين ومدى تأثيره العميق في حياة الفرد والجماعة على حد سواء، وبالتالي في التمكين من استقرار المجتمعات وأمنها ونقصد بالدين هنا - لا الأديان السماوية الراقية التي آخرها الاسلام - ولكن الدين بالمفهوم العام الواسع، فلأي دين أيا كان قواعد و تعليمات ملزمة كان لها في المجتمعات البدائية، والمجتمعات القديمة قوة الضبط وتحديد السلوك.

2-3- تعود قوة الدين الضابطة التي لا تعادلها قوة أخرى في المجتمع الى الأسباب التالية:

1- إن الدين سمة طبيعية نشأت بنشأة المجتمعات الانسانية، فكل مجتمع منذ أقدم العصور دين، ولقد وجد الدين في كل مكان فالحياة البدائية لكل جماعة لم تخلوا من اعتقادات وممارسات لأحد الأديان، ولم يثبت منذ الزمان الأول أنه وجد زمن ما بلا دين ما لإنسان ذلك الزمن، حقيقة ان اثبات نشأة الدين في الزمن ربما يصعب ذلك كما يقول روث بندكت في كتابه الأنثروبولوجيا العامة لأن النظم الأخرى يمكن تتبعها رجوعا لحاجات الانسان البيولوجية، التي يكمن الكشف عنها بالحفريات وعلم آثار ما قبل التاريخ و اللغات القديمة، ورواسب الثقافات والسمات المميزة للأجناس. . . الخ. أم الدين فصعب أن يتحقق باحث ما من وجود أصل له في حياة الانسان القديم. وربما هذا ما دعا بعض المفكرين أمثال كيلر و سومتر الى افتراض أن الدين احدى الوسائل الهامة التي يسعى الانسان بها للتكيف مع بيئته، وقد صنفا البيئات الى ثلاثة: طبيعية - اجتماعية - غيبية و الأخيرة وان كانت فوق مستوى الادراك لكنها أساسية لتكيف الانسان ورضائه بالحياة في البيئتين الآخرين.

2- ان الدين عقيدة وإيمان يترسخ في الفرد ويثبت منذ الطفولة عن طريق الاكتساب بين الأسرة والمجتمع، وتنمو القيم والمشاعر الدينية كلما أقبل الفرد على التمسك بها، ولهذا يصبح الين في المجتمع بمثابة القلب من الجسد. وطالما أن الأفراد والجماعات يؤمنون بالدين يضل الدين سلاحا قويا للضبط، واحترام الدين وتمكنه من عقول وقلوب الناس أضفى على قوته الدينية منزلة

سامية، ومهما قيل عن ضعف الوازع الديني بحكم التيارات المادية والمدنية الزائفة، فإن الدين سيضل من أهم وسائل ضبط السلوك، وتقويم الخلق، وتربية الضمير.

3- ان الانسان متدين بطبعه حتى لو لم يصبه هاد أو بشير، اذ يجمع كل علماء الأديان على ذلك، وان اختلفوا فيما بينهم فيما يتعلق بنظريات أصل الأديان، فمنهم من رد أصول الديانات الأولى الى النظام التوتمي، ومنهم من ردها الى عبادة مظاهر الكون الطبيعية (كالشمس والقمر والنار والأشجار... الخ) ومنهم من ردها الى الأرواح و الأشباح و الملائكة والآلهة وهؤلاء أصحاب النظرية الحيوية (كونت، سبنسر، تايلور).

4- ان سلطة الدين فوق سلطة القانون الوضعي، الذي يملك توقيع العقوبات وتقرير الجزاءات لأن سلطة الدين الروحية أقوى بكثير من سلطة القانون و أحكامه، فان الانسان قد تحدته نفسه بارتكاب الجرائم والاثم، وقد لا يقع تحت طائلة القانون اذا ما أحكم تدبير الجريمة واخفاء دلائلها. ولكنه لن يستطيع أن يفلت من عدالة الله، ولن يستطيع أن يفلت من وخز الضمير، وسوف يقتص منه ان لم يكن في الحياة الدنيا فسيكون في الآخرة.

5- الدين سيظل الى قيام الساعة له من الاحترام والجلال والقدسية في علم اليوم المعاصر الذي يموج بالاكشافات العلمية وقوانينها، والتكنولوجيا وما توفره من رفاهية وعمارة للأرض (والدمار في بعض الأحيان) سيضل للدين نفس منزلته في نفوس الناس، حقيقة ان سلطان العلم اتسعت رقعته وخضع الكثير من عالم المجهول في الأرض الى هذا السلطان، الذي مزالت شوكته تقوى وتتسع مستعمراته مما كان في عالم الغيب، والمجهول لعلم الانسان وقد بهر العلم بسلطاته بعض الناس لدرجة أنهم ظنوا أن العلم باستهدائه لما كان غيبا في الماضي سيتخلص من سلطان الدين، وفات هؤلاء أن الدين محتفظ وسيظل محتفظا لأسرار العلة الأولى، وستظل الحدود بين عالم المعلوم الذي خضع لسلطان العلم وبين عالم اللامعلوم، الذي سيظل الكثير منه مجهولا ويختص به الدين، لأن العلم كلما اقتحم بابا مجهولا، كلما توغل في صحرائه وسيبقى الحال هكذا الى أبد الأبد.

6- ان الدين يمثل نمطا منظما من الثقافة، يستطيع به الفرد أن يواجه ويتغلب على المشاكل لا في الحياة الدنيا وحدها وانما في الحياة الآخرة: فشرعية ولادته ونسبه، وتعليمه العبادات والمعاملات، كالزواج والطلاق والمواريث، والحث على الصبر والتسليم بالقضاء والقدر. . كلها أمور محددة للسلوكيات والأخلاق الفاضلة، ولهذا فان الايمان يدفع الفرد الى جسر الأمان والطمأنينة والاستقرار، لذا يقوي الوازع الديني عن الشدائد والشعور بالمخاطر، فعندما تأزف الأزفة ليس لها من دون الله كاشف.

ويرى دوركايم أن الوظيفة الأساسية للدين في المجتمع هي تحقيق التضامن الاجتماعي وتدعيمه والمحافظة عليه.(7)

3- الجريمة:

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات الانسانية، سواء كان المجتمع بدائيا أو ناميا أو متحضرا، ويختلف مفهوم الجريمة من ثقافة لأخرى ومن زمن لآخر وتختلف المجتمعات طبقا لأنظمتها السياسية والاجتماعية في تحديد الأنشطة التي تعتبر مضادة للمجتمع أو النظام أو خارجة على القانون الذي يحمي مصالح هذه الأنظمة.

ويشير مفهوم الجريمة الى فعل محظور عن طريق القانون لذلك نجد أن الدولة هي التي تعرف الجريمة عن طريق القانون الجنائي.

ويمكن تعريف الجريمة بأنها فعل متعمد يخرق أو ينتهك القانون الجنائي ويتطلب توقيع الجزاء أو العقوبات الرسمية. كما يمكن تعريفها بأنها نوع من التعدي المتعمد على القانون الجنائي للدولة، يحدث بلا مبرر وتعاقب عليه الدولة. (8)

4- آليات الضبط الديني ودورها في الوقاية من السلوك الإجرامي :

4-1- دور الدين في تحقيق الضبط الاجتماعي (11)

وقد كان الدين في السابق المصدر الأساس للقانون، وبالتالي فهو وسيلة ضبط مهمة في المجتمع فالقانون المصري والبابلي والهندي واليوناني كان ينظر إليه على أنه من صنع الآلهة، كما أن الكنيسة كانت في أوروبا قوة اجتماعية تفوق قوة الدولة.. وفي العصر الحديث بالرغم من أن الدين والدولة يعملان بشكل مستقل في كثير من دول العالم إلا أن الدولة لا تزال تستند بسلطتها إلى الكثير من القواعد الدينية ذات التأثير الاجتماعي كأمر الزواج والأحوال الشخصية و بعض أنواع السلوك الاجتماعي. والدين إذا من النظم الاجتماعية المهمة لأنه يقوم بوظائف في حياة الناس تعزز الاستقرار والنظام، ولأنه عقيدة أساسية بما يحمله من معان أخلاقية. والدين الإسلامي أسمى الأديان وخاتما يحوي الكثير من التعاليم الدينية التي تحث على الابتعاد عن الاعتداء والسرقة أو قتل النفس، والابتعاد عن الفواحش والمحرمات والفننة والغش ... وهذه كلها لها آثارها التربوية فهي ضوابط اجتماعية وقائية ضد الجريمة والانحراف والمخالفة.

وقد أدرك ابن خلدون الدور الذي يؤديه الدين في عملية الضبط الاجتماعي. لكونه يمارس نوعا من الرقابة على سلوك الناس، وتمتد هذه الرقابة في السر و العلن، وهذا ما يميز الدين عن القانون، فالفرد يمثل للمعايير التي يفرضها الدين والتي تحدد الثواب والعقاب لجميع الأفعال والتصرفات التي يؤديها أو يمتنع عنها .

وتجاوزت ضوابط الدين الحدود الضيقة لمفهوم الدين. من كونه ممارسة تعبدية لبعض الشعائر والمعتقدات محكومة ببعض الضوابط الملزمة لأفرادها المعتقدين بها، وبالتالي يخضعون إلى طائلة العقاب عند تجاوز الحدود المقررة عقائدياً وأضحت مؤثرة في جميع مجالات الحياة الثقافية و الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

4-2- عناصر الضبط الديني للحد من الجريمة:

قرر الإسلام ثلاثة ضوابط اجتماعية يشكل مجموعها منهجا متكاملا لاستقرار المجتمع والحفاظ عليه من الانحرافات والجرائم، منها ما سبقت الإشارة إليه وهو الضابط الذاتي في داخل النفس الإنسانية، يتحقق إذا تمكنت تعاليم الشريعة من نفس الفرد بحيث تشكل ضابطا خلقيا يحاكم الإنسان نفسه بنفسه، والضابط الثاني هو ضابط اجتماعي مصدره المجتمع، يتكون من خلال إشاعة المعروف والأمر به و محاربة المنكر و النهي عنه قال تعالى (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَ أَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ) (آل عمران:110)، حتى تصبح محددات السلوك المقبول في المجتمع والسلوك المرفوض هي جزء من معايير الضبط داخل المجتمع، أما الضابط الثالث فهو ضابط السلطة حيث تتولى تطبيق العقوبات الشرعية المقررة لأنواع المخالفات. وهذه الضوابط تتكامل لتحقيق المعايير الإسلامية لتصبح الحياة بها أقرب إلى الكمال والسعادة والحضارة والرخاء والطمأنينة. (12)

وإذا تناولنا الإسلام كخاتم الديانات فنجد أن مبادئه تقوم على ضبط اعتقاد وسلوك الفرد ليحقق في النهاية خير البشرية وسعادتها. وهو ليس ضبطاً لأهداف مادية أو وظيفية أو نحو ذلك ولكنه ضبط يأتي كنتيجة حتمية لإيمان الفرد وتسليمه الكامل لأوامر الله وهذا هو معنى الإسلام، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تكوين شخصية فعالة في تكوين البناء الاجتماعي. ولذا فالضبط الاجتماعي من المنظور الإسلامي هو نتيجة طبيعية لمسئولية المجتمع المسلم في بناء وتعزيز المؤسسات الاجتماعية والتربوية التي تضبط سلوك الأفراد و توجهه على أساس إسلامي.

أما الضبط الخارجي فينشأ من ارتباط القواعد القانونية بالدين لما للدين من سلطان عظيم في نفوس الأفراد، فكان الناس يمثلون لما تأمر به الديانة دون مناقشة أو مراجعة، وفي المجتمعات الحديثة شرعت القوانين بواسطة هيئات متخصصة نجد أن الدين كان يمثل المصدر الأول الذي تستند إليه هذه القوانين، وبخاصة في مجتمعاتنا الإسلامية.

لذلك ينظر للدين في كل مجتمع تقريباً على أنه هو الحافظ الأول للأخلاق منذ العصور التاريخية، عندما كانت الأخلاق والقانون والعادات والتقاليد والدين جزء لا يتجزأ، وكان الدين هو التنظيم الاجتماعي الوحيد الذي يسود الحياة الاجتماعية وينسقها.

4-3- الدين كوسيلة للضبط الاجتماعي في الرؤية الغربية

يعتبر الدين من أهم وأقوى النظم الاجتماعية الفاعلة في ضبط وتنظيم وتحديد سلوك الأفراد والجماعات وفي حفظ المجتمع وضمان استقراره. وقد اهتم كثير من العلماء بهذا الموضوع. فيؤكد دوركايم على أن المجتمعات تعرف التفرقة بين الأشياء المقدسة و الأشياء الدنيئة، و يعرف الدين بأنه (نظام موحد للمعتقدات والممارسات المتعلقة بالأشياء المقدسة أي الأشياء التي يتعين تجنبها و تحريمها . ووظيفة المعتقدات والممارسات السائدة في مجتمع معين هي التوحيد بين أولئك الذين يؤمنون بها) ومن هنا يتضح أن دوركايم قد أكد في نظرية الجوانب الجمعية للدين تأكيداً واضحاً. فوظيفة الطقوس الدينية هي تأكيد السمو الأخلاقي للمجتمع وسيطرته على الأفراد ثم تحقيق تضامن المجتمع. (13)

ويذهب لوكير إلى أن الدين لا يتشكل بالمجتمع بل أن المجتمع يتشكل وفق الدين، وهناك شبه إجماع بين العلماء بأن ثمة تأثير مشترك بين الدين و النظم الاجتماعية السائدة في المجتمع.

كما أن ماكس فيبر أكد على أهمية العامل الديني في وقوع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، ولكنه أشار إلى أن الدين في بعض الأحيان يحوي قوة محافظة تتمتع بنوع من الثبات يؤدي الى استقرار المجتمع وتماسكه ولا يسمح بالتغيرات الاجتماعية في نظم المجتمع.

واهتم راد كليف براون: في دراسته للدين بالمنهج الوظيفي التكاملي من خلال ملاحظته للشعائر والطقوس التي يؤديها الأفراد ومدى تأثيرها على أفكارهم وسلوكهم، ويؤكد ذلك. أما جورج لندبرج: فيرى أن الضبط الاجتماعي يعتبر احد الوظائف الهامة للنظم الدينية، ويرى أن رجال الدين يمثلون طبقة اجتماعية هامة من طبقات المجتمع التي لا يمكن الاستغناء عنها، ويؤدون وظائف عامة، أهمها تربية الشباب وتثقيفهم من الناحية الخلقية، وتعليمهم كيفية المحافظة على المعايير الاجتماعية للمجتمع وتدريبهم على كيفية ممارستها. ويشير ايريك فروم في كتابيه عن (المجتمع المسلم) و(الخوف من الحرية) إلى أن نسبة الاضطرابات

النفسية والعصبية تزداد في المجتمعات الحضرية الحديثة، حيث تضعف المشاعر الدينية، وحيث يزداد الإحساس بالفردية والغربة والضيق، وحيث يزداد القلق والتوتر. ويؤيد لانديز ايريك فروم وجهة النظر هذه، فهو يرى أن الدين كأداة للضبط الاجتماعي يضعف أثره كلما بدأ الأفراد يدركون الحقيقة النسبية أكثر من اهتمامهم بالحقيقة المطلقة، وأن المؤسسات الدينية في المجتمع الغربي بالرغم من اهتمامها بحل المشكلات التي تصادفها، إلا أنها تجد أحيانا بعض الصعوبات في فوضى نفوذها على الأفراد. ويرى إدوارد ساير : أن للدين أهمية كبرى ويلعب دورا بالغا في ضبط سلوك الأفراد، فهو يزود الإنسان بالسكينة و الإيمان وهدهد النفس وسلامة العقل. (14)

ويؤكد علماء الاجتماع كذلك على أن المجتمع لا يتماسك أو يترابط ألا بفضل الدين وان المجتمع لا يوجد أصلا إلا على أساس الإيمان الجمعي، وكلما ازداد ذلك الإيمان ازداد تبعاً له تماسك وترابط الجماعة و يرى اندرسون: أن الدين مازال يؤدي دورا مؤثرا وفعالا في التنظيم الاجتماعي لبعض الدول الصناعية إلا أن هذا التأثير يكون أقوى في المجتمعات المتجانسة والمتراصة اجتماعيا بينما تتميز المجتمعات الكبرى غير المتجانسة بضعف التأثير الديني ويفسر ذلك بسبب بوجود هيئات أخرى متنوعة للضبط الاجتماعي. وقد اهتم براون: بدراسة الوظيفة الاجتماعية للأديان ومدى إسهامها في بناء النظام الاجتماعي ويرى أن الوظيفة الاجتماعية لأي دين ليس لها علاقة بنوع الدين وهل هو حقيقيا موهمي لأن الحياة الإنسانية عبارة عن مشاعر وأحاسيس تتفاعل مع رسالة الدين حتى وان كان هذا الدين باطلا في جوهره . كما انه يرى أن وظيفة الدين تكمن في إشاعة للحاجات المجتمعية فضلا عن الحاجات الفردية.

والكثير من العلماء يقرون بأن الدين مؤسسة هامة في المجتمع تقوم بعدة وظائف على المستوى الفردي والجماعي، فيرى ساير : أن الوظيفة الأساس للدين هي تزويدها لإنسان بهدهد في النفس وسلامة في العقل وإحساس بالأمن في عالم ملئ بالمخاطر والشكوك والأوهام. ومن الوظائف الهامة الأخرى قيامه بدور فعال في تكامل وتوافق شخصيات الأفراد معايير و قيم المجتمع الذي ينتمون إليه.

4-4- الدين و الجريمة من منظور دوركايم:

تركزت كل نظريات الضبط الاجتماعي على العوامل الاجتماعية لتفسير كيف أن الأفراد مقيدون عن التصرف بأي طريقة تسبب الضرر للآخرين وتساهم في زيادة نسبة الجريمة.و من التفسيرات المبكرة لهذا المدخل كان تفسير (دوركايم 1895) ويذهب دوركايم إلى أن الجريمة لا تلاحظ في أغلب المجتمعات التي تنتمي إلى نوع معين فحسب و لكنها تلاحظ أيضا في كل المجتمعات مهما اختلفت نماذجها فكل مجتمع من المجتمعات لا يخلو من الإجرام .حقا إن الإجرام ي تشكل بصور شتى وليست الأفعال التي توصف بالإجرام واحدة في جميع المجتمعات . ولكن توجد دائما طائفة من الناس الذين يسلكون مسلكا يجر عليهم العقاب.ولو ثبت على أقل تقدير أن نسبة الإجرام آخذة في النقصان كلما انتقل المجتمع من نموذج إلى نموذج آخر أرقى منه لا مكن الاعتقاد أن الجريمة مع بقائها ظاهرة سوية سوف تفقد على الرغم من ذلك طابع الصحة لكي تنقلب في آخر الأمر إلى ظاهرة معتلة

ولكن ليس ثمة ما يدعو إلى اعتقاد وجود نقصان حقيقي في نسبة الإجرام بل الأمر على خلاف ذلك. فإن عددا كبيرا من الظواهر يكاد يشهد بالأخرى أن نسبة الإجرام آخذة الزيادة (15).

ومن ثم تكاد تكون الجريمة الظاهرة الوحيدة التي تنطوي بصفة لا تقبل الشك على جميع أعراض الظاهرة السوية. وذلك لأنها تبدو لنا مرتبطة أشد الارتباط بشروط كل حياة اجتماعية. فالقول بأن الجريمة مرض اجتماعي معناه التسليم بأن المرض ليس شيئا عرضيا بل ينجم على العكس من ذلك في بعض الحالات عن طبيعة البنية الأساسية للكائن الحي ومعنى ذلك إننا نمحو جميع الفروق التي تفصل بين الظاهرة السوية والظاهرة المعتلة.

إن إدخال الجريمة ضمن الظواهر الاجتماعية السوية ليس معناه فحسب القول بأنها ظاهرة لا يمكن تلافيتها على الرغم من أن وجودها يدعو إلى الأسف وبأنها نتيجة ضرورية لطبيعة إنسانية شريرة لا سبيل إلى تقويمها ولكن معنى ذلك أيضا أننا نؤكد من جهة أخرى أن الجريمة عامل لا بد منه لسلامة المجتمع وأنها جزء لا يتجزأ من كل مجتمع سليم لقد كانت الجريمة وقبل كل شيء ظاهرة سوية لهذا السبب وهو أنه من المستحيل أن يوجد خال منها تماما.

– الدين والانضباط الأخلاقي:

يلحق دوركايم في أولى كتاباته عن أهمية الدين في المجتمع ويعترف بأنه المصدر الأصلي لكل الأفكار اللاحقة الأخلاقية والفلسفية والعلمية والقضائية، يلخص في كتابه تقسيم العمل الاطروحة بأن أي معتقد يشكل جزءا من الوعي الجماعي يميل لاتخاذ طابع ديني. ولقد دعا دوركايم أن يكون الدين والأخلاق شيئا واحدا والشيء ذاته، لأن رموز ومغرياته توحى مواقف التبجيل، أما السعي لاستبعاد كل آثار الدين من الأخلاق فيمكن أن يؤدي لنبذ جميع القواعد الأخلاقية، لأم القواعد من هذا القبيل لا يمكن أن تعيش الا اذا منحت الاحترام، وعدت غير قابلة للانتهاك ضمن ظروف تطبيقها، وهذا يفسر لماذا تبقى مضطرة للحفاظ على طابع مقدس حتى عندما تنفصل عن أساسها الأصلي في قانونها الإلهي. (16)

خلاصة

لقد تناولنا في بحثنا هذا سبل تفعيل آليات الضبط الديني حتى تساهم مع مختلف الأنظمة الأخرى على غرار النظام القانوني، النظام السياسي، النظام الثقافي، في الحد من جرائم المراهقين و تقويم سلوكهم حماية للمجتمع وحفاظا على استقراره، ولقد لاحظنا أهمية الدين في تحقيق الضبط الاجتماعي و الحد من جرائم المراهقين، فلقد كان الدين مصدرا رئيسيا للقانون في مختلف الحضارات القديمة، ولا يزال لليوم أيضا في بعض الدول كالسعودية.

و تتشكل العناصر التي يسعى الدين من خلالها للحد من جرائم المراهقين من ثلاث ادوات رئيسية تتمثل الأولى في الرقابة الذاتية حيث يمارس الدين نوعا من الرقابة على سلوكا لناس، وهذا ما يميز الدين عن القانون، فالفرد يمثل للمعايير التي يفرضها الدين والت يتحدد الثواب والعقاب لجميع الأفعال والتصرفات التي يؤديها أو يمتنع عنها، أما العنصر الثاني فيتمثل في الرقابة الخارجية على السلوك ونعني بذلك مجموعة القواعد الأخلاقية المتعارف عليها في المجتمع الواحد والتي عبر عليها دوركايم بالضمير الجمعي، بالإضافة إلى تعزيز السلوكات السليمة و تشجيعها ودم السلوك الغير سليم ونبذه حتى يحافظ المجتمع على وحدته وسلامته من

مختلف أنواع الانحراف والجرائم، أما العمال الثالث فيتمثل في الدولة التي توضح تصنيف السلوكات إلى سوية وغير سوية من خلال القانون، وتسعى من خلال ذلك الى معاقبة كل من يخالف هاته اللوائح.

الهوامش:

- 1- أحمد رأفت عبد الجواد، مبادئ علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، د س ن، ص 105
- 2- محمد صفوح الأخرس، نموذج لإستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 1997، ص 19
- 3- أحمد رأفت عبد الجواد، مرجع سابق، ص 106
- 4- نفس المرجع، ص 107-108
- 5- عبد الله الخريجي، علم الاجتماع الديني، دار راماتان للنشر والتوزيع، السعودية، 1990، ط2، ص 32-35
- 6- أحمد رأفت عبد الجواد، مرجع سابق، ص 110-113
- 7- أحمد شهاب، رواد علم الاجتماع، دار كتب عربية للنشر الإلكتروني، د س ن، ص 24
- 8- طلعت ابراهيم، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، دار غريب للنشر، القاهرة، 2009، ص 15-16
- 9- محمد بن عبد الله الزامل، الدين و الضبط الاجتماعي، جامعة الملك سعود، السعودية، 2003، ص 6-8
- 10- نفس المرجع، ص 8-10
- 11- نفس المرجع، ص 10-12
- 12- نفس المرجع، ص 11
- 13- عدلي محمود السمرى، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ط1، ص 281-283
- 14- انتوني جندر، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة، ت أديب يوسف شيش، الهيئة العامة السورية للكتاب، د س ن، ص 250-273